

النزاهة تشكل لجنة عليا لمراقبة تنفيذ مشاريع استراتيجية في بغداد

أعلنت هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الاثنين، تأليف لجنة عليا لمراقبة تنفيذ مشاريع مترو بغداد ومدينة الصدر الجديدة والخارطة الأساسية لمدينة بغداد، وتحديد سقف زمني لإنجازها، ووضع الخطط الناجحة للتعامل مع المشاكل والمُعوقات التي تواجه تنفيذها.

وذكرت الهيئة في بيان تلحقه "المطلع" أن "الفريق المؤلف في دائرة الوقاية الذي قام بزيارات إلى وزارتي التخطيط والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة، إضافة إلى أمانة بغداد، للاطلاع على مشاريع مترو بغداد والخارطة الأساسية ومدينة الصدر الجديدة التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية والنقل العام وتقديم خدمات أفضل للمواطنين، رمد عدم المباشرة الفعلية بتنفيذ مشروعي مترو بغداد والخارطة الأساسية، فضلاً عن عدم إنجاز مشروع مدينة الصدر الجديدة؛ لعدم استكمال الإجراءات اللازمة من قبل الجهات ذات العلاقة".

وأوصى التقرير، المرسل نسخة منه إلى مكتب رئيس مجلس الوزراء والأمانة العامة للمجلس ووزارات التخطيط والمالية والنقل والإعمار والإسكان والبلديات والأشغال العامة وأمانة بغداد، بحسب

البيان، " بالتنسيق الفعّال بين الوزارات والجهات ذات الصلة بتلك المشاريع؛ لضمان تكامل الخطط وتجذّب الازدواجيّة وتسهيل الإجراءات وترشيد الإنفاق والتنفيذ السريع والفعّال وفق السقوف الزمنيّة المُحدّدة لها"، لافتاً إلى "عدم إدراج مشروع مترو بغداد ضمن جداول المُوازنة الاستثماريّة لأمانة بغداد، إذ لا يزال المشروع قيد الدراسة وتدقيق الوثائق الماليّة للمُستثمرين لدى البنك المركزيّ، ولم تتمّ المُصادقة أو التوصية بإحالة على أيّة جهة استثماريّة".

ونوّه التقرير "بموافقة مجلس الوزراء على تنفيذ شبكة مساراتٍ للمترو تغطّي أكبر قدرٍ من حاجة مدينة بغداد، وإدراج مشروع إعداد الدراسات والتصاميم والإشراف على التنفيذ ضمن الموازنة الاستثماريّة لأمانة بغداد للعام 2023 بكلفة (914,804,000,000) تسعمائة وثلاثة عشر مليار دينار، على أن يتحمّل المُستثمر كلفة المشروع كاملة، فضلاً عن تخويل الأمانة صلاحيّة التعاقد مع الشركة الاستشاريّة، كما أدرج مجلس الوزراء في العام 2024 الخدمات الاستشاريّة للمشروع التي تتضمن تقويم المُستثمرين وتدقيق الوثائق والتصاميم والإشراف على التنفيذ بكلفة (451,724,130,000) أربعمائة وواحد وخمسين مليار دينارٍ ضمن مشروع (إعداد الدراسات والتصاميم لشبكة النقل لمدينة بغداد) ضمن جداول المُوازنة الاستثماريّة للعام 2024".

وحتّى التقرير، على "الإسراع بتنفيذ (الخارطة الأساسيّة الرقميّة لمدينة بغداد)، بعدّها الخطوة الأساسيّة لمشروع مترو بغداد والبنى التحتيّة، مع مُراعاة أن يكون التنفيذ من قبل شركاتٍ عالميّةٍ رصينةٍ مُتخصّصةٍ بأعمال التصوير والمسح الجويّ والطوبوغرافيّ باستخدام أجهزة مسحٍ دقيقةٍ وحديثةٍ، وتذليل المُعوّقات كافة التي تواجه تنفيذه؛ لأهميّة المشروع ودوره في بناء قاعدة بياناتٍ تكون المصدر الأساسي للمعلومات الهندسيّة في المدينة، مع التنويه باستحصال المُوافقات الرسميّة على التنفيذ وإدراج التخصيص الماليّ في العام 2013، لكنّ العمل في المشروع توقّف نتيجة الحرب على الإرهاب".

وتطرّق التقرير إلى "موافقة أمين بغداد على إدراج المشروع ضمن موازنة الأمانة الاستثماريّة للعام 2025 بكلفة (37,424,530,000) سبعة وثلاثين مليار دينار؛ وبالرغم من ذلك لم تتم المباشرة بالمشروع فعلياً"، مُبيّناً أنّ "المشروع يهدف للوصول إلى مخطّطات شبكات الماء والمجاري كافة ومعرفة تفاصيلها، ونشر شبكة من نقاط الضبط الأرضي الدقيقة، واستعمالها في المسوحات الحلقيّة للمواقع وتصحيح الخرائط، ووضع الخطط وإيجاد الحلول للمشاكل والكوارث الطبيعيّة، وإنشاء مرجعٍ جغرافيٍّ محليٍّ حديثٍ".

وأوصى أيضا، "بالإسراع في إنجاز مشروع مدينة الصدر الجديدة الذي يتكوّن من (11,000) ألف وحدةٍ سكنيّةٍ؛ كونه من المشاريع الاستراتيجية المُهمّة التي تهدف إلى خلق بيئةٍ مُجمعيّةٍ مُزدهرةٍ ومُستدامةٍ والمساهمة في حلّ أزمة السكن المُتفاقمة، وتطوير البنى التحتيّة وخلق فرص عملٍ في القطاع الخدميّ"، لافتاً إلى "إحالة المشروع إلى شركةٍ صينيّةٍ حكوميّةٍ ذات خبرةٍ عاليةٍ".

وتابع، إنّ "الإحالة تمّت بعد استحداث مُكوّن (إعداد تصاميم مدينة الصدر الجديدة) بكلفة (11,932,800,000) أحد عشر مليار دينار ضمن مشروع العقد الاستشاريّ لإعمار مدينة الصدر والتعاقد مع ائتلاف شركاتٍ استشاريّةٍ لتقديم الخدمات الاستشاريّة الخاصّة بالمشروع بمبلغ (10,560,000,000) عشرة مليارات دينارٍ، فضلاً عن إنجاز المسح الطبوغرافيّ من قبل الهيئة العامّة للمساحة وإعمال فحوصات تحرّيات التربة التي تمّ التعاقد مع المركز الوطنيّ للمُختبرات الإنشائيّة لتنفيذه".